

قرر :

مادة ١ - يعنى طلاب ونحريجو الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة والمعاهد العالية والكليات ومراكز التدريب التابعة لوزارة التعليم العالي من أداء رسوم القيد والامتحانات المستحقة عليهم وذلك حتى بدء السنة الدراسية الحالية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٢ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٢٠٣ لسنة ١٩٦٢
في شأن تعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن جمعية الهلال الأحمر للجمهورية العربية المتحدة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛
وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن جمعية الهلال الأحمر للجمهورية العربية المتحدة والقرارات المعدلة له ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛
وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة ٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص الآتي :
" على أنه بالنسبة إلى مراكز الإسعاف الطبي الواقعة في دوائر المحافظات تتولى مجالس المحافظات الإشراف على إدارة هذه المراكز وتدير تمويلها واعتماد مشروعات ميزانياتها وحساباتها الختامية ويشكل لهذا الغرض في كل محافظة لجنة لها استقلالها الإداري والمالي برئاسة المحافظ وعضوية رئيس فرع الهلال الأحمر بالمحافظة وثلاثة أعضاء من كل من فرع الهلال الأحمر بالمحافظة ولجنة الشؤون الاجتماعية ولجنة الشؤون الصحية بمجلس المحافظة يصدر باختيارهم قرار من المحافظ يبين فيه نائب الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٢٠١ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛
وعلى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة والقانون المعدل له ؛
وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - ووفق على تجديد تعيين الأستاذ الدكتور أحمد كامل وهي الأستاذ السابق بكلية الهندسة جامعة القاهرة أستاذاً بها لمدة سنة ثانية بكفاة توازي الفرق بين المرتب والمعاش وذلك اعتباراً من ١٩٦٢/٧/٢١

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٢ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٢٠٢ لسنة ١٩٦٢
في شأن إعفاء طلاب ونحريجو الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة والمعاهد العالية والكليات ومراكز التدريب التابعة لوزارة التعليم العالي من أداء الرسوم المتأخرة عليهم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛
وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والتزول عن أموالها المنقولة والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القرار الجمهوري رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الأساسية للمعاهد العالية والكليات التابعة لوزارة التعليم العالي ؛
وعلى القرار الجمهوري رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات والقرارات المعدلة له ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛
وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

مادة ٣ - يصدر وزير العدل بالاتفاق مع وزير الداخلية القرارات المنظمة لتحرير صحف الأحكام بالنيابات وبيان الأحكام التي تحرر عنها الصحف التي تسجل بمصلحة تحقيق الشخصية أو بأقلام السوابق المحلية وكيفية موافاة المصلحة المشار إليها ، وحالات سحبها أو عدم إثبات بعضها في صحيفة الحالة الجنائية ونماذج الصحف والأرائك المتعلقة بها .

مادة ٤ - يلغى الأمر العالى الصادر فى ١٨ فبراير سنة ١٨٩٥ المشار إليه على أن يستمر العمل بالقرارات المنفذة له إلى أن تصدر القرارات التنفيذية بالتطبيق لأحكام هذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٢ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٢٠٥ لسنة ١٩٦٢

بتصفية البنك السويسرى المصرى للقروض العقارية

وصندوق الرهنيات العقارية المصرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والأمان ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٥٤ لسنة ١٩٦٢ بتصفية بعض البنوك ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

قرر :

مادة ١ - يضاف اسم البنك السويسرى المصرى للقروض العقارية واسم صندوق الرهنيات العقارية المصرية إلى البنوك الواردة بالقراة رقم ١٠٥٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه والتي تم تصفيتها وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقرار رقم ١٠٥٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٢ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

ويجوز لمجلس المحافظات أن تعهد إلى مجالس المدن بإدارة مراكز الاسعاف الواقعة فى دائرة كل منها بواسطة لجنة تمين بقرار من رئيس مجلس المدينة من ستة أعضاء من بين أعضاء لجنة الشؤون الاجتماعية ولجنة الشؤون الصحية بمجلس المدينة ومدوب من فرع الهلال الأحمر بالمحافظة ويبرين فى هذا القرار الرئيس ونائبه والسكرتير وأمين الصندوق ، يكون لهذه اللجان استقلالها الإدارى والمالى تحت إشراف لجنة المحافظة المشار إليها فى الفقرة السابقة .

وتعد لأئحة تتضمن الأحكام المتعلقة بتنظيم اجتماعات هذه اللجان واختصاصاتها وقراراتها وعلاقة بعضها ببعض الآخروتعتمد هذه اللائحة من وزيرى الشؤون الاجتماعية والإدارة المحلية .

ويندرج ضمن موارد تمويل مراكز الاسعاف نسبة من الحصيلة العامة للرهانات يحددها وزير الإدارة المحلية بقرار منه بحيث لا تتل عن ثلث مجموع الحصيلة المذكورة .

مادة ٢ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٢ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٢٠٤ لسنة ١٩٦٢

بإعادة تنظيم قلم السوابق الناتج لمصلحة تحقيق الشخصية من الناحيتين الإدارية والفنية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٨٩٥ بشأن تشكيل قلم السوابق بالنيابة العمومية بمكة الاستئناف الأهلية ؛

وعلى قانون العقوبات والإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إصدار صحيفة الحالة الجنائية ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

قرر :

مادة ١ - يضم قلم السوابق المشكل طبقاً للأمر العالى المشار إليه إلى وزارة الداخلية ويحق بمصلحة تحقيق الشخصية .

مادة ٢ - يصدر وزير الداخلية القرارات التنفيذية المنظمة لسير هذا القلم ونماذج الدفاتر والأوراق المتعلقة بسير العمل به .